

«اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) لجنة حكومية فيدرالية تابعة للولايات المتحدة، وهي لجنة مستقلة تحظى بتأييد من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) تعمل على رصد ممارسة الحق في حرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة بوجه عام. وتعتمد «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF)، التي أنشئت بموجب أحكام قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA)، على المعايير الدولية في رصدها الانتهاكات المتعلقة بحرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة، وتُقدّم كذلك التوصيات المتعلقة بالسياسات إلى الرئيس ووزير الخارجية والكونغرس في الولايات المتحدة. كما أن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) كيان مستقل ومنفصل ولا يمت بصلة بوزارة الخارجية الأمريكية. ويأتي التقرير السنوي للجنة لعام 2019 تكميلاً للعمل الدؤوب الذي قام به المفوضون وفريق من الموظفين المحترفين طيلة عام كامل لتوثيق الانتهاكات التي تحدث على أرض الواقع ولتقديم توصيات سياسية مستقلة للحكومة الأمريكية. وعلى الرغم من أن هذا التقرير السنوي لعام 2019 يشمل الأحداث الواقعة في المدة ما بين شهر يناير إلى شهر ديسمبر عام 2018، إلا أنه يتضمن بعض الأحداث المهمة الواقعة خارج هذا الإطار الزمني. وللمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني [هنا](#) أو الاتصال مباشرةً بـ «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) على الرقم 202-523-3240.

البحرين

النتائج الرئيسية: في عام 2018، اتخذت أوضاع الحريات الدينية في البحرين منحى إيجابياً في بعض المجالات، وإن بقيت على نحو ما كنت عليه في الماضي في مجالات أخرى. فقد واصلت البحرين بذل جهودها المُهمّة لتعزيز الحريات الدينية الدولية والتفاهم بين الأديان، وذلك بإعلانها عن تعيين السفير المتجول من أجل التعايش السلمي والحرية الدينية، وافتتاح مركز الملك حمد العالمي للحوار بين الأديان والتعايش السلمي، مع استمرار الطوائف الدينية من غير المسلمين في ممارسة شعائرها الدينية بحُرِّيَّةٍ، في السر والعلن على حد سواء. كما تتمتع الطائفة الشيعية، بوجه عام، بحُرِّيَّة العبادة في جميع أنحاء البلاد. على أن اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF)، ومن واقع زيارة أجراها وفدٌ منها إلى البحرين في مارس 2019، ترى في الوقت نفسه أن الحكومة تواصل، في بعض المناطق، أعمال التمييز والقمع بحق الطائفة الشيعية على أساس هويتهم الدينية. فقد اعتقلت الحكومة، في عام 2018، بعض رجال الدين الشيعة خلال احتفالات عاشوراء الدينية، بزعم «التحريض على الكراهية». وفي الانتخابات المحلية والبرلمانية التي أُجريت في نوفمبر عام 2018، مُنِع بعض المرشحين البحرينيين من الشيعة من المشاركة فيها، وألقي القبض على عدد من قادة الأحزاب، ومنهم من بقي في غياهب السجن. كذلك ظل خلف قضبان السجن بعض المدافعين عن حقوق الإنسان ممن طالبوا بالمزيد من الحريات الدينية. واستمر التمييز ضد الشيعة، أيضاً، في الوظائف الحكومية وبعض الخدمات العامة والاجتماعية، مع أن قوانين البحرين تُشدّد على مبادئ عدم التمييز.

وعليه، فإن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) تصنف البحرين، في عام 2019، في الفئة (2) لديها، وذلك لتورطها في انتهاكات الحريات الدينية أو تغاضيها عنها، وهي الانتهاكات التي يُستوفى بوقوعها ركن واحد على الأقل من أركان معيار «الانتهاكات الصارخة والمستمرة والمُمنهجة»، الذي تُصنّف على أساسه أي دولة كـ «دولة مثيرة للقلق على نحو خاص» (CPC)، وفق «قانون الحريات الدينية الدولية» (IRFA).

التوصيات المقدمة إلى الحكومة الأمريكية:

- حث الحكومة البحرينية على توضيح شروط التعديل الذي أُجري في عام 2016 على المادة (5)، من قانون الجمعيات السياسية لعام 2005، وتنفيذه؛ وهي المادة التي تحظر على الشخصيات الدينية «التحريض على الكراهية»، مع إلغاء

المادتين رقم (309) ورقم (310) من قانون العقوبات البحريني، واللتين تفرضان عقوبتي الغرامة والسجن على ازدراء الأديان.

- العمل مع الحكومة البحرينية لمواصلة تنفيذ الإصلاحات المتسقة مع تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (BICI)، وتحديدًا البند (أ) من التوصية (1724) المتعلق بالرقابة على المعتقدات، والبند (د) من التوصية (1722) المتعلق باحتجاز السجناء في وضع يمنع اتصالهم مع العالم الخارجي، وحثها على إعداد تقرير مرحلي سنوي ونشره.
- الضغط على الحكومة البحرينية لإنفاذ القوانين الحالية، بما فيها المرسوم الملكي رقم (36) لعام 2012، والمرسوم الملكي رقم (95) لعام 2018، واللذين يحظران التمييز في العمل على أساس الانتماء الطائفي.
- الاستمرار في تدريب مسؤولي الأمن ورجال الادعاء العام والقضاة على معالجة العنف والتحرير الطائفيين على نحو أفضل من خلال تحسين البرامج التي تعزز المصالحة الطائفية، وتدعم سيادة القانون، وتعمل على مكافحة التطرف المصحوب بأعمال عنف، ومنها المبادرات الجارية لتوزيع الشرطة مجتمعياً.
- الضغط على الحكومة البحرينية لضمان حرية الدين، والحد من التحريض الطائفي، عن طريق تمرير مشروع القانون المعلق في اللجنة الوزارية للخدمات الاجتماعية والاتصالات والإعلام، والمساءلة عن الانتهاكات السابقة بحق الطائفة الشيعية، والإفراج عن سجناء التعبير عن الرأي والمدافعين عن الحريات الدينية دون قيد أو شرط.

معلومات مرجعية

<p>البحرين الاسم الرسمي كاملاً: مملكة البحرين نظام الحكم: ملكية دستورية عدد السكان: 1,442,659 نسمة الديانات / المذاهب التي تعترف بها الحكومة: المنظمات الدينية المسجلة التي تمثل الإسلام الشيعي والسني، والمسيحية (بما فيها الكنيسة الأرثوذكسية الهندية، وكنيسة مالانكارا الأرثوذكسية، والكنيسة السريانية الأرثوذكسية، والكنيسة السبئية، والكنيسة الأنجليكانية، والكنيسة الإنجيلية، والكنيسة الكاثوليكية)، إلى جانب الهندوسية، والبهائية، والبوذية، واليهودية. الديموغرافية الدينية: * 70.3% مسلمون (60% منهم من الشيعة، إلى جانب 35%-40% من السنة) 14.5% مسيحيون 9.8% الهندوسية 2.5% بوذيون 0.6% يهود >0.1% أتباع ديانات شعبية 1.9% لا يعتنقون أي دين 0.2% أخرى (بمن فيهم السيخ والبهانيون) * جمعت هذه التقديرات من وزارة الخارجية الأمريكية وكذا من كتاب حقائق العالم الصادر عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية</p>

يُحدّد الدستور البحريني الإسلام بوصفه الدين الرسمي للدولة، والشريعة بوصفها مصدرًا من مصادر التشريع الأساسية. وينص الدستور كذلك على ضمان حرية الرأي وحرمة دور العبادة وحرية أداء الشعائر الدينية. وعدد مواطني البحرين أقل قليلاً من نصف عدد سكان البلاد البالغ عددهم حوالي مليون وأربعمائة ألف نسمة، حيث يُمثّل العمال المغتربون أغلبية بفارق ضئيل، ومعظمهم من جنوب آسيا وجنوب شرقها أيضاً. وغالبية مواطني البحرين من الشيعة.

وقد اتخذت السلطات البحرينية، في الأعوام الأخيرة، من تكثيف إيران لمساعدتها الرامية إلى زيادة نفوذها في البلاد سبباً لتبرير اشتداد مخاوفها من وقوع أعمال تخريبية قد يضطلع به المسلحون الشيعة ممن تساندهم إيران. ورغم وجود كثير من الوثائق التي تُثبت دعم إيران لتلك الأعمال في البحرين، إلا أن الحكومة البحرينية تتذرع بذلك أحياناً لقمع بعض زعماء المعارضة، ورجال الدين، والناشطين، من الشيعة دون إثبات لاتهامات التخريب أو النشاط الإجرامي بحقهم.

وكان مواطنو البحرين قد خرجوا، في عام 2011، في احتجاجات في الأماكن العامة، بما فيها دوار اللؤلؤة في العاصمة المنامة، مطالبين بإجراء إصلاحات سياسية. وقد سمحت الحكومة في البداية بهذه الاحتجاجات، غير أنها اتخذت في نهاية المطاف إجراءات صارمة تجاه المحتجين، وساعدتها على ذلك المملكة العربية السعودية، فقتلت العشرات من المتظاهرين، وهدمت العشرات من مساجد الشيعة، وأزلت دوار اللؤلؤة نفسه. وسعيًا إلى التحقيق في تلك الأحداث، أنشأ ملك البحرين، في يونيو عام 2011، اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (BICI). وقد رفعت اللجنة تقريرها، مشفوعاً بست وعشرين توصية، إلى الملك في بث مباشر على شاشات التلفاز في شهر نوفمبر عام 2011. وقد التزمت حكومة البحرين بتنفيذ هذه الإصلاحات، وأعلنت عن إتمام تنفيذها في عام 2016. على أن وزارة الخارجية الأمريكية، في التقييم الصادر عنها، في يونيو 2016، بشأن تنفيذ تلك الإصلاحات، قد طعنت في هذا الاستنتاج، مُشيرَةً إلى أنه «ثمة مزيد من الأعمال الواجب تنفيذها».

وقد واصلت الحكومة، منذ ذلك الحين، حملتها على المعارضة السياسية، مع اضطهاد البحرينيين الذين يُخالفون الحكومة في مذهبها. ففي مارس عام 2018، هددت وزارة الداخلية البحرينية بمعاقبة أولئك الذين انتقدوا الحكومة على الإنترنت رغم ما أوصى به تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (BICI) من ضرورة النظر في «تخفيف الرقابة» و«منح مجموعات المعارضة صوتاً مسموعاً بما فيه الكفاية». ففي ديسمبر عام 2018، استدعى المدعي العام الناشط إبراهيم شريف لنشره تغريدة يحث فيها الرئيس السوداني عمر البشير على ترك منصبه استجابة للاحتجاجات في بلاده. وفي الشهر ذاته، أيضاً، أبدت محكمة النقض في البحرين إدانة المدافع الحقوقي نبيل رجب، والعقوبة الصادرة بحقه بالسجن لمدة خمسة أعوام لنشره تغريداتٍ معارضةً للحملة العسكرية السعودية على اليمن؛ وهي الحملة التي تدعمها حكومة البحرين، وتُنهَم سلطات السجون البحرينية بتعذيب الناشط المذكور. كما تمنعت حكومة البحرين عن تلبية طلب من وفد اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF)، في أثناء زيارته التي أجراها إلى البلاد في مارس 2019، أي بعد انقضاء المدة التي يغطيها هذا التقرير، لزيارة نبيل رجب في السجن، وكان نبيل رجب يُدافع عن الحريات الدينية بلاده من موقعه كرئيس لمركز البحرين لحقوق الإنسان. ولم تُسنّ البحرين بعد مشروع قانون لكبح التحريض على العنف والكرهية والطائفية؛ وهو مشروع القانون الذي كان قد أُحيل – بحلول نهاية المدة التي يشملها هذا التقرير – إلى اللجنة الوزارية للخدمات الاجتماعية والاتصالات والإعلام، ومن المتوقع طرحه للمناقشة في البرلمان.

وترصد المادة (169) من قانون العقوبات، عقوبة تصل إلى السجن لمدة عامين مع سداد غرامة نظير نشر أي تقارير «مُزيّفة» أو «غير صحيحة»، وتنص كذلك على أن قوانين حرية التعبير لا بد أن «تتفق مع قيم المجتمع الديمقراطي». وهذه اللغة الفضفاضة، التي قد تُحمّل على أكثر من وجه، تزيد من احتمالية انتهاك حرية التعبير، بما فيها حرية التعبير الديني. كما أن المادتين (309) و(310)، من قانون العقوبات نفسه، تُجرّمان الإساءة إلى أي طائفة دينية مُعترف بها، أو إلى شعائرها، أو رموزها الدينية، وتضعان نظير ذلك عقوبة بالسجن تصل إلى عام واحد أو غرامة لا تزيد عن 265 دولاراً أمريكياً (ما يُعادل مائة دينار بحريني). ورغم الاتهامات والإدانات التي وردت في الأعوام الماضية، لم ترد أي تقارير عن أي إدانات في هذا الشأن خلال المدة المشمولة بالتقرير.

وقد أجرت البحرين، في 24 نوفمبر عام 2018، انتخابات المجالس النيابية والبلدية، وهي الانتخابات التي واجه فيها المرشحون الشيعة عددًا من الحواجز بشأن مشاركتهم فيها، وإن كانت قد أسفرت عن انتخاب ست نساء في البرلمان، وكذلك انتخاب السيدة فوزية زينل كأول رئيسة للبرلمان في تاريخ البحرين. كما أسفرت، أيضًا، عن تعيين السيدة «نانسي خدوري» أول عضو يهودي في البرلمان في منصب نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن القومي بالبرلمان.

أوضاع الحريات الدينية في عام 2018

التطورات الإيجابية: أعلن وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة، في الاجتماع الوزاري لتعزيز الحريات الدينية، الذي استضافته وزارة الخارجية الأمريكية، في يوليو 2018، عن استحداث منصب السفير المتجول من أجل التعايش السلمي والحرية الدينية؛ وهو المنصب الذي بقي شاغراً حتى انقضاء المدة التي يشملها هذا التقرير. وضمن مبادرة «هذه هي البحرين» الدبلوماسية العامة، التي يديرها اتحاد جمعيات المغتربين في البحرين، برعاية الملك حمد بن عيسى آل خليفة، خصصت البحرين «كرسي الملك حمد للحوار بين الأديان والتعايش السلمي» في جامعة سابينزا في العاصمة الإيطالية روما، في نوفمبر عام 2018. كما واصلت البحرين دعمها لمركز الملك حمد العالمي للحوار بين الأديان والتعايش السلمي؛ وهو المركز الذي يستضيف الحوارات والمؤتمرات والفعاليات التي تتمحور حول الحريات الدينية والتعايش السلمي. وقد أعلن المركز، أيضًا، عن تخطيطه لإنشاء متحف للتسامح في العاصمة المنامة. وفي عام 2018، كذلك، استضاف ولي عهد البحرين وفدًا من الكنيسة الأرثوذكسية السورية، وشدد على التزام البلاد بالتسامح الديني. كما تعاونت حكومة البحرين، على نحو استباقي وبثأً، مع اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF) فيما يتعلق بقضايا الحريات الدينية، بما في ذلك الزيارة التي أجراها وفد اللجنة إلى المملكة في شهر مارس 2019، حيث التقى الوفد بقيادة المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين وسمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، وحضر أعضاء الوفد الاحتفال الذي أقيم بمناسبة مرور مائتي عام على وجود الطائفة الهندوسية في البحرين.

إلى جانب ذلك، واصلت مؤسسات المساءلة في البحرين، التي أنشئت استجابةً للتوصيات الواردة في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق الصادر عام 2011، بما فيها وحدة التحقيق الخاصة، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والأمانة العامة للتظلمات، والمفوضية العليا لحقوق السجناء والمحتجزين، متابعة الشكاوى المتعلقة بالتعسف وسوء المعاملة، وذلك بقدر ما يسمح به القانون هناك. ومن ذلك، على سبيل المثال، أن التحقيق الذي أجرته الأمانة العامة للتظلمات قد أدى إلى إعادة فتح إحدى القضايا التي حُكم فيها بالإعدام، وهي القضية التي أعيدت للنظر فيها مجددًا أمام المحاكم في مطلع عام 2019؛ أي بعد انقضاء المدة التي يشملها هذا التقرير.

معاملة الشيعة: في عام 2018، استمرت حكومة البحرين في استهدافها لبعض الشيعة في البلاد. ورغم حض المسؤولين الحكوميين على نذب اللغة المتسمة بالطائفية إعلاميًا، إلا أن وسائل الإعلام الموالية للحكومة وكذا الخاصة منها انتهجت خطابًا طائفيًا تحريضيًا في بعض الأحيان. فقد نُزعت الجنسية من الشيخ عيسى قاسم، رجل الدين الشيعي البارز في البحرين، بمقتضى أمر إداري صدر في يونيو عام 2016؛ وهي الأوامر التي لا يُقبل استئنافها في العادة، وإن كان نزع الجنسية في الماضي يستلزم مرسومًا ملكيًا أو أمرًا من وزارة الداخلية، وكلاهما يخضع لمزيد من إجراءات الاستئناف. غير أن الشيخ قاسم حصل، في عام 2018، على جواز سفر مؤقت لیسافر به إلى لندن لتلقي العلاج الطبي بعد ما يقرب من عامين قضاها تحت الإقامة الجبرية. وقد واصل الشيخ قاسم ارتحاله، بعد استكمال علاجه الطبي في لندن، بعد انقضاء المدة التي يشملها هذا التقرير بوقت وجيز، فسافر إلى العراق وإيران. وقد بقي في إيران، في أثناء إعداد هذا التقرير، حيث زار ضريح زعيم ثورة 1979 الإيرانية، آية الله روح الله الخميني. ومن هناك، من داخل إيران، أدلى الشيخ قاسم بتصريحات انتقد فيها الحكومة البحرينية. وقد اتخذ المسؤولون البحرينيون من زيارة الشيخ قاسم الأخيرة هذه دليلاً على اتهامهم إياه منذ مدة طويلة بدعم أعمال أنشطة إيران المزعومة داخل المملكة. أما زعماء المعارضة البحرينية فيختلفون في آرائهم بشأن ما يبدو أنه نفي للشيخ قاسم في إيران، في حين يُشير بعضهم إلى أن الشيخ قاسم قد زار أيضًا عددًا من المشاهد الشيعية في كل من العراق وإيران.

كما واصلت البحرين إلقاء القبض على رجال الدين الشيعة واحتجازهم على أساس هويتهم الدينية. ففي شهر يناير 2018، أُلقي القبض على رجل الدين الشيعي السيد عدنان السيد هاشم، في بلدة دراز، واحتُجز في مكان غير معلوم لمدة أسبوعين؛ وهو الاحتجاز الذي يتعارض مع التوصية في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، والتي تُوصي بعدم اعتقال أي فردٍ «دون أن يكون هناك تواصل مع العالم الخارجي لأكثر من يومين أو ثلاثة». كما أيدت إحدى محاكم الاستئناف في البحرين حكماً صادراً بحق إمام جامع الخيف الشيعي، الشيخ عيسى المؤمن، بسبب «التحريض على الكراهية» في خطبة له كان قد ألقاها في شهر يوليو عام 2017. وقد أُطلق سراح الشيخ عيسى المؤمن في مايو 2018، بعد قصائه عقوبة مدتها ثلاثة أشهر. وفي سبتمبر من العام ذاته، وفي أثناء احتفالات عاشوراء، أُلقي القبض على ثلاثة من رجال الدين الشيعة؛ وهم: الشيخ ياسين الهاشمي، والشيخ هاني البناء، والشيخ محمد السهلاوي، بزعم أنهم «يشجعون على ارتكاب أعمال إرهابية»، و«يحرضون على كراهية النظام»؛ وهي اتهامات لا أساس لها من الصحة، وفق ما تراه جماعات مراقبة الحريات الدينية في البحرين. وفي نوفمبر عام 2018، أُلقت وزارة الداخلية البحرينية القبض على رجل الدين الشيعي الشيخ خالد فاضل الزاكي خلال حملة مدامات أمنية في قريتي الشاخورة وأبو صبيح، واحتجزته حتى منتصف ديسمبر من العام ذاته.

وفي سبتمبر 2018، وكما كانت الحال في الأعوام الماضية، قمع رجال الأمن في البحرين الشيعة في أثناء ممارستهم شعائرهم الدينية السلمية في احتفالات عاشوراء. وفي حين تبقى البحرين البلد الخليجي الوحيد الذي يعترف بيوم عاشوراء عطلةً رسمية، ترفض السلطات قيودها على الاحتفالات بهذا اليوم في بعض أنحاء البلاد. فقد أوردت التقارير أن أكثر من خمسة عشر من رجال الدين والمُتشددين الشيعة، ومساعدتهم من العامة، قد استُدعوا واستُجوبوا بسبب ما كانوا يُلقونه من الخطب. كما ادعت السلطات البحرينية أن إلقاء القبض على ثلاثة عشر خطيباً في عام 2018 جاء لمخالفتهم القوانين المنظمة للخطابة، وكان بينهم سبعة من السنة وستة من الشيعة، وادعت أيضاً أن جميع المخالفين قد مُنعوا من إلقاء الخطب بعدها. كذلك أُلقت قوات الأمن البحرينية ببارق احتفالات عاشوراء ولافتاتها بدعوى أن عرضها في الشوارع يُشكّل خطراً على السلامة. وفي أبريل 2018، هدمت وزارة الداخلية البحرينية للمرة الثانية، ودون سابق إنذار، بناية كانت تحل مؤقتاً محل مسجد الإمام العسكري الشيعي في مدينة حمد، شمالي البحرين، وذلك بدعوى أنه من الواجب هدمها بموجب أحكام القانون رقم (13) لعام 1977 بشأن تنظيم المباني، وكذا أحكام القانون رقم (2) لعام 1996 بشأن إشغال الطرق العامة. وفي أغسطس، من العام نفسه، هدمت وزارة الداخلية السياج المحدد لمسجد العلويات في بلدة الزنج، وكذا البناية المحيطة به؛ وهو المسجد الذي هدمته السلطات في عام 2011. وقد هدمت السلطات البحرينية، منذ عام 2011، أكثر من 38 مسجداً ومؤسسة شيعية. وقد صرّحت الحكومة البحرينية بأن المساجد التي هدمتها لم تكن متوافقة مع قوانين السلامة وتقسيم المناطق، وأن هدم هذا العدد القليل من المساجد في دولة بها 608 دار عبادة للشيعة ليس دليلاً على أي انتهاك للحريات الدينية.

كما أفادت التقارير بأن أبناء الطائفة الشيعية في البحرين ما يزالون عاجزين عن الانضمام إلى صفوف الجيش النظامي، ما خلا الوظائف الإدارية فيه، وأن المناصب العليا في أجهزة الأمن الحكومية البحرينية، بما فيها الجيش والشرطة، تخلو من وجود أي شيعي بها، باستثناء شيعي واحد برتبة عميد. كذلك، أُعيد كثير من موظفي القطاع العام من الشيعة، ممن كانوا قد تعرضوا للفصل من وظائفهم بسبب مشاركتهم في احتجاجات عام 2011، إلى وظائف أدنى من وظائفهم السابقة، أو إلى وظائف خارج اختصاصاتهم، أو حتى إلى وظائف اسمية فحسب. وواصلت الحكومة البحرينية إنكارها لوقوع أي تمييز بحق الطائفة الشيعية فيما يتعلق بالوظائف الحكومية، وأكدت أنها تُحرز تقدماً في تنويع تركيبة الأجهزة العسكرية والأمنية في البلاد، ومن ذلك على سبيل المثال التجنيد من جميع شرائح المجتمع، بما فيها الطائفة الشيعية، ضمن البرنامج الذي تُجريه الحكومة لتوزيع الشرطة مُجتمعياً. على أن بعض النشطاء قد أبلغوا وفد اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية، لدى زيارته البلاد في مارس عام 2019، بأن الحكومة رفضت إعادة النظر في استبعاد الشيعة من العمل في الجيش والحكومة بدعوى أن الاحتفاظ بالسجلات المطلوب النظر فيها يُعدُّ انتهاكاً للخصوصية. وأشار عدد من النشطاء إلى أنه رغم عدم وجود تمييز رسمي بحق الشيعة فيما يتعلق بالتوظيف، إلا أن كثيراً من أرباب العمل يطرحون أسئلة تكشف على نحو غير مباشر عن الانتماء الديني للمتقدمين

بطلبات التوظيف. على أن المسؤولين الحكوميين في البحرين يؤكدون أن أعضاء العائلة المالكة قد تدخلوا بأنفسهم في حالات ممارسة التمييز التي أُلقت انتباههم إليها.

التمييز بحق الشيعة في انتخابات نوفمبر 2018: واصلت الحكومة البحرينية ممارسة التمييز بحق المرشحين للانتخابات من الشيعة في عام 2018؛ فلم يُسمح بترشح أحد من حزب الوفاق الشيعي، الذي حلته الحكومة في عام 2016 بعد اتهامها إياه بأنه يُشكّل «بيئة خصبة للإرهاب والعنف والتطرف». كما أن التعديل الذي أجراه الملك حمد بن عيسى آل خليفة، في عام 2016، على القانون رقم (14) لعام 2002 عام 2016 يحظر على مَنْ قضى عقوبة بالسجن لمدة ستة أشهر أو أكثر المشاركة في الانتخابات؛ وهو ما أدى إلى حرمان مئات من الناشطين والمعارضين من الشيعة، ممن احتجوا من قبل على سوء المعاملة، من المشاركة في هذه الانتخابات. كذلك، وقبل الانتخابات، حُكِم على الشيخ علي سلمان، الأمين العام السابق لحزب الوفاق المحظور، والشيخ حسن سلطان، وهو رجل دين شيعي بارز، بالسجن مدى الحياة بتهم زائفة تتعلق بالأمن القومي للبلاد. وقد مُدّدت العقوبة الصادرة بحق الشيخ علي سلمان من أربع سنوات إلى السجن مدى الحياة قبل ثلاثة أسابيع من إجراء الانتخابات. كما أُلقت السلطات البحرينية، قبل الانتخابات، أيضاً، القبض على علي راشد العشري، نائب البرلمان السابق عن حزب الوفاق الشيعي، بسبب تغريدة له عبر فيها عن نيته مقاطعة انتخابات نوفمبر 2018.

وكان الملك حمد بن عيسى آل خليفة قد أجرى، في عام 2016، تعديلاً على أحد القوانين الصادرة عام 2005، وهو القانون الذي يقضى بحظر مشاركة الأحزاب الدينية سياسياً، وأتى تعديله ليمنع أي شخص يشارك في السياسة من إلقاء الخطابات الدينية، أو الخطب، أو الوعظ. واستمرت حكومة البحرين، كذلك، في استخدام هذا التعديل لمنع رجال الدين من الشيعة من الترشح للمناصب السياسية وشغلها، وإن كانت تسمح بذلك لرجال الدين من السنة؛ فقد ترشح، في انتخابات 2018، ستة ممن ينتمون إلى جمعية الأصال الإسلامية، بتوجهاتها السلفية، وانتُخب ثلاثة منهم أعضاءً بالبرلمان. كما خاض الانتخابات مرشحون لهم ارتباطاتهم بجمعية المنبر الوطني الإسلامي، المدعومة من الإخوان المسلمين، وإن لم يفوزوا بأي مقعد.

معاملة غير المسلمين: ما يقرب من نصف العمال المغتربين في البحرين من غير المسلمين. وتعتزف الحكومة رسمياً بتسع عشرة طائفة دينية، بما فيها ما يزيد عن عشر طوائف مسيحية، وجمالية يهودية صغيرة واحدة، إلى جانب الهندوسية، والسيخية، والبوذية، والبهائية. وتتمتع هذه الطوائف، بوجه عام، بحريتها في ممارسة شعائرها، في السر والعلن على حد سواء، دونما تدخل أو تقييد. كما يُوجد في البحرين، أيضاً، المعبد اليهودي الوحيد في شبه الجزيرة العربية، إلى جانب مقر النيابة الرسولية الكاثوليكية لشمال الجزيرة العربية، والتي يدخل ضمن نطاقها الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية. وقد شارك وفد من اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF)، في مارس 2019، أي بعد انقضاء المدة التي يشملها هذا التقرير، في الاحتفال بذكرى مرور مائتي عام على وجود الطائفة الهندوسية في البحرين، وذلك في المعبد الهندوسي في المنامة (وهو الأقدم في الخليج)، في حضور الأمير عبد الله بن حمد آل خليفة، وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد الخليفة. وقد استضاف الأمير ناصر بن حمد آل خليفة وفد اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF) وكبار الشخصيات في مجلسه احتفاءً بهذه الذكرى.

أما المسيحيون في البحرين، فيُشكّلون نسبة قدرها 14.5% من سكان البلاد، ويتمتعون بوجه عام بالحرية في ممارسة شعائهم؛ إذ يوجد بالبلاد عدد من الكنائس التي تمثل مختلف الأطياف المسيحية، الكاثوليكية منها، والإنجيلية، والأنجليكانية، والأرثوذكسية، وكذا الكنائس المسيحية غير الطائفية، وغيرها. كما أن كنيسة كاثوليكية ثالثة ما تزال قيد الإنشاء؛ وهي كنيسة سيدة الجزيرة العربية، والتي ستصبح أكبر كنيسة كاثوليكية في منطقة الخليج عند اكتمالها وفق ما هو مُقرّر في عام 2021. على أن البلاط الملكي في البحرين لم يُجب على خطابين مكتوبين كان قد تلقاهما، في عام 2018، ويُطلَب فيهما تخصيص قطعة أرض جديدة لتكون مقبرة مسيحية. على أن الحكومة لا تُسجّل رسمياً سوى المؤسسات المسيحية الجامعة، وهو ما أدى إلى تجميد أصول عدد من الجماعات التي تتزوي تحت رعاية تلك المؤسسات الجامعة؛ لأنها جماعات غير مُسجّلة رسمياً.

وكان على بعض هذه الجمعيات أن تنتظر شهوياً حتى تُسوى تلك المشكلات لتتمكن هذه الجمعيات من صرف أموالها على الرواتب والبرامج.

السياسة الأمريكية

تتمحور العلاقات الأمريكية البحرينية في المقام الأول حول الشواغل الجغرافية السياسية المشتركة بينهما، بما فيها المد الإيراني الإقليمي والتعاون الأمني بين البلدين على مكافحة التطرف. كما أن البحرين، وهي من أقدم حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، تستضيف قوات من البحرية الأمريكية منذ عام 1946، وتؤوي كذلك ما يزيد عن 8300 فردٍ من القوات المسلحة الأمريكية، ومعظمهم تابع للأسطول الأمريكي الخامس. وفي عام 2002، صنّفت الولايات المتحدة البحرين كحليفٍ رئيسي لها من غير أعضاء حلف شمال الأطلسي (NATO)، وهو ما أتاح للبحرين التعاون مع الولايات المتحدة في شؤون بحوث الدفاع وشراء أسلحة أمريكية يُمنع بيعها إلا للدول بعينها. وتتعاون البحرين والولايات المتحدة، كذلك، في عمليات حفظ الأمن الإقليمي، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة التهريب. كما قدّمت الولايات المتحدة المساعدة إلى البحرين في تنفيذ إحدى نسخ برنامج التوعية لمكافحة تعاطي المخدرات (D.A.R.E.)، وذلك بهدف مكافحة التطرف. ويستفيد البلدان، أيضاً، وعلى المستوى الاقتصادي، من اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والبحرين لعام 2006، والتي أثمرت في الأعوام الأخيرة تبادلاً تجارياً سنوياً تبلغ قيمته حوالي ملياري دولار أمريكي.

أما أعمال التقييم، التي تُجرىها الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتقدم المُحرز في الإصلاحات الحقوقية في البحرين، فتندرج ضمن الإطار الرئيسي الذي رسم حدوده تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق الصادر عام 2011. وقد أصدر الكونغرس الأمريكي، في عامي 2013 و2016، تعليماته إلى وزير الخارجية الأمريكي بتقديم تقييم للتقدم الذي أحرزته البحرين بشأن تنفيذ التوصيات الستة والعشرين الواردة في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، مع بيان الإجراءات المتخذة، وتقييم لمدى الالتزام بكل بند من بنود تلك التوصيات. وقد قدمت وزارة الخارجية الأمريكية التقريرين المطلوبين: كان أولهما في عام 2013، والآخر في عام 2016. وقد توصل التقريران كلاهما إلى أن الحكومة البحرينية قد أحرزت تقدماً ملموساً، وإن كانت ما تزال بحاجة إلى إحراز المزيد، خاصة فيما يتعلق باستقلالية جهات التحقيق ومساءلتها وتعزيز المصالحة الوطنية. وأشار التقرير المقدم في عام 2016 إلى التقدم الذي أحرز في إعادة بناء المساجد الشيعية التي كانت قد تعرضت للتخريب، وكذا في تعزيز ثقافة التسامح في المناهج المدرسية. على أن التقرير ذاته قد نبّه إلى أنه ثمة «المزيد من الأعمال الواجب تنفيذها» من جانب البحرين لإتمام تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة تقصي الحقائق.

وتضع إدارة الرئيس ترامب على رأس أولوياتها العلاقة الدفاعية الوثيقة مع البحرين، وذلك من أجل مواجهة نفوذ إيران في المنطقة ومحاولات زعزعة استقرار البحرين. ففي يوليو 2018، أدرجت وزارة الخارجية الأمريكية «سرايا الأستر» البحرينية على قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية لديها، على خلفية الدعم المادي الذي تلقته هذه الجماعة من إيران. وفي أغسطس 2018، أدرجت وزارة الخارجية الأمريكية «قاسم علي أحمد»، زعيم سرايا الأستر، في قائمة «الإرهابيون الدوليون المُصنّفون تصنيفاً خاصاً». وفي سبتمبر من العام ذاته، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن احتمال بيع منصات إطلاق صواريخ إلى البحرين بقيمة 300 مليون دولار أمريكي؛ وهي الصفقة التي اعتمدت في شهر نوفمبر من العام نفسه.

وفي يوليو 2018، شاركت البحرين في الاجتماع الوزاري الدولي لتعزيز الحريات الدينية الذي انعقد برعاية وزارة الخارجية الأمريكية، وفيه أعلنت البحرين عن استحداثها منصب السفير المتجول من أجل التعايش السلمي والحرية الدينية. وفي مارس 2018، أجرى وزير الدفاع الأمريكي «جيمس ن. ماتيس» زيارة إلى البحرين، وعاد إليها مرة أخرى في اجتماع عقده هناك في أكتوبر من العام ذاته. وفي مطلع عام 2019، أجرى وزير الخارجية الأمريكي «مايكل ر. بومبيو» زيارة إلى البحرين، حيث ناقش مسألة «التعايش الديني وحرية العقيدة» مع ملك البحرين، وولي عهده، ووزير خارجيته. كما شدّد مسؤولون في وزارة الخارجية الأمريكية، في محادثاتهم مع المسؤولين البحرينيين، على ضرورة ضمان حرية التعبير عن الرأي لرجال

الدين والسجناء من الشيعة، وأكدوا دعواتهم إلى إجراء الإصلاحات التي تُراعي فيها احتياجات جميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية.

تقرير الآراء المستقلة الوارد من السيد «جونى مور»، مفوض اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية:

لا أرى، من وجهة نظري الشخصية، ومع بالغ الاحترام، أن البحرين ما تزال تستوفي الحد الأدنى من شروط تصنيف أي دولة ضمن الفئة (2)، مقارنةً بغيرها من الدول التي تستوفي هذا الحد الأدنى على نحو لا لبس فيه. فغاية ما يحتاجه المرء لإدراك ذلك أن يُدقق النظر في قدر التقدم الذي أحرزته المملكة في تلك المدة الوجيزة، وكذا أنواع هذا التقدم، فيما يتعلق بالمشاركة المباشرة مع مجتمع المهتمين بالحريات الدينية، وأعتقد أن مجتمع المهتمين بالحريات الدينية يميل إلى التقليل من شأن قضايا الأمن المشروعة التي تواجهها المملكة منذ مدة طويلة بسبب موقعها الجغرافي والدور المُؤلم الذي لعبه الدين في الصراع الإقليمي هناك. فما تبدله البحرين من مشاركة جوهرية جادة مع مجتمع المهتمين بالحريات الدينية يُجاوز بأشواطٍ ما تُبديه أي دولة أخرى من الدول المُدرّجة ضمن التصنيف ذاته. بل إن جهود البحرين في هذا الشأن قد بلغت حد تغيير القوانين والسياسات، وهو ما كانت نتيجته إحراز بعض التقدم على نحو ما ورد في هذا التقرير، إلى جانب إنشائها مركزًا إقليميًا لتعزيز التعايش السلمي، فضلاً عن إعلان البحرين للتسامح الديني، والذي يُعدُّ أول وثيقة من نوعها على الإطلاق في العالم العربي تعتمد بجلاءً مبدأ «حرية الاختيار» في تحديد الدين، رغم أنها كُتبت بيد عاهل عربي. لكن، بطبيعة الأمر، تظل هناك مسائل ما تزال تستلزم التعاون المستمر من جانب البحرين، وهي المسائل التي أوردتها التقرير، على أنني، من واقع تجربتي الخاصة، لا أرى وجهًا للمقارنة ما بين هذه الدولة وغيرها من الدول المُدرّجة ضمن الفئة (2).